وبحق الام ولد لا عم لانهما يرثان الا لاستحقاق كطلاق
الموحول بها وبيع الخدمة لنفسه وشهد بحق كما لو رجع
فالمذاهب يغرمانها ويحق مرهون او موجل فعتمه كوالده
وعتق امة عزما انه بعد موته الاب لم يستحقه لو لده الا ان
يكون المشهود بعتقه عبد الاب فعتمه اولا يغرمانها ولا
يرث المشهود بعتقه فيها واجزه في قضا الوصي على
تقديم المال المتفق عليه وبذلك يلزم واسقط الوصي
اذا اخرج من نصيب العبد الغرما عن المشهود من الارث
بقدره وعن ارش جرحه ما انتزع منه وقيمة اكسابه وما
رجع به لو لم يتبه دون السيد المشهود له ولا يعطيه
اي ما رجع به لا المرجع به بعد اداء دين رجعا ان ما شهدا
فيها لا تقبض وقالا المالة للذان رجعوه رد وا فلا يأخذ فلان
ان يرد ما اخذ وغرما حصة الثاني لمطلوب المشهود عليه
وان رجع احدهما غرم نصف ما رجع عنه والشاهد في
يغرم جميع ما رجع عنه على المحكوم وان رجع من شهد
الحاكم بعتقه فلا غرم فان رجع عن الجميع والمرتبط
السا في الاموال المتصل اذا رجع وله هم فان بقي مواط
من السا فلا غرم على من رجع معه منهم وواجزه قبل
جميع الراجعان الربع والكل فعليهما النصف وفي قول الثلاثة

كواجزه

كواجزه لانه لا يثبت عواتق ممن بقيت واجزه والنصف على
من رجع من الارث والمهر قبل الدخول بالبون كما في الوصي
وحمل الاصل الرجل كواتق ضعيف والمتفق عليه مطالبة
مطالبتهم اي الراجعين بالرجع للمتفق له ذا لكل او الغرور
المطلوب كان غرهما لا لانه الحاجب ونص المدونة خلافه
وتقييد ابن عبد السلام بانه اذا اتفق غرمهم على رجع
المتفق عليه ما في ذلك الرجع لا على من ان للمتفق عليه
مطالبتهم بالرجع نذا في الترجيح مقتضى القاعدة والذي
الناصر واجاب ابن عرفة بانه اذا اغرب لهم ان يقولوا قد
يعترفا حضي فلا يغرم ولا فيحاك انه اذا حمل المدونة على
الملس مطالبتهم بان هذا واذا امكن جمع بين البيئتين
جمع كشهادة بينة في مايع واخرى بانه شيء غيره في
مائة فتلزم الثلاثة في المائتين والرجع بسبب الملك لمن
كسبها او نتجت عنده او تاجر او تقدمه وبزيد
عدالة في الاصول لا المركبين وحلي ما حبها والمرجع
في المالية مفترقا الفصل في النكاح والعولية احدهما
شاهد قضيتي ملغاة لا عهود حيث لم يتوالى وشاهد ان هم
شاهد لم يتعهما اي الشاهدين في العوالة والغرم
واما ان شاهد ويمين بالملك لانه اخص على شيء

Copyright © King Saud University